جمعية شركات تقنية المعلومات والإتصالات
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

القوائم المالية
وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

جمعية شركات تقنية المعلومات والإتصالات
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

فهرس

	صفحة
تقرير مدقق الحسابات المستقل	-
قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	١
قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٢
قائمة التغير في الفائض المحتفظ به للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣
قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٤
إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٥-٢٠

١٠٥١٨٠٥٧٢

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة رئيس وأعضاء الجمعية المحترمين
جمعية شركات تقنية المعلومات والإتصالات
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لجمعية شركات تقنية المعلومات والإتصالات، والمكونة من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١، وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للجمعية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية.

نحن مستقلون عن الجمعية وفقاً لمتطلبات مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، بالإضافة لإلتزامنا بالمسؤوليات الاخلاقية الاخرى، وفقاً لهذه المتطلبات.

في إعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساسا نعتمد علية عند إبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤوليين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعدالة عرض هذة القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على الإستمرارية والإفصاح، عندما ينطبق ذلك عن أمور تتعلق بالإستمرارية وإستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة، ما لم توجد نية لدى الإدارة بتصفية الجمعية أو إيقاف أعمالها أو عدم وجود بديل واقعي غير ذلك.

الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على إعداد التقارير المالية للجمعية.

مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواءاً كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا حولها. التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضمانة بأن التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف دائماً أي خطأ جوهري إن وجد، إن التحريفات يمكن أن تنشأ عن الإحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي يمكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الإقتصادية المتخذة من قبل مستخدمين هذة القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني في جميع نواحي التدقيق، بالإضافة الى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءاً كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق ملائمة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم إكتشاف أخطاء جوهرية ناتجة عن إحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، كما أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، التحريفات، أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الجمعية.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية االمستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الإستنتاج عن مدى ملائمة إستخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، وإستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري ذا صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الجمعية على الإستمرارية كمنشأة مستمرة. فإذا إستنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فنحن مطالبون أن نلفت الإنتباه في تقرير تدقيقنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافياً، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الجمعية عن الإستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال تدقيقنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الاخرى

تحتفظ الجمعية بسجلات محاسبية منتظمة بصورة أصولية، وإن القوائم المالية المدققة والبيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة معها ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

طلال أبوغزاله وشركاه الدولية

عزيز عبد القادر
(إجازة رقم ٨٦٧)
عمان في ٥ نيسان ٢٠٢٢

جمعية شركات تقنية المعلومات والإتصالات
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	إيضاحات	٢٠٢١	٢٠٢٠
		دينار أردني	دينار أردني
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
نقد ونقد معادل	٣	٣٣٦,٠٨٣	٣٩٥,٧٨٨
نقد مقيد	٤	١٣٢,٨٠٥	-
ذمم مدينة	٥	١٢٠,٦٢٣	٣٧,٢٧٧
أرصدة مدينة أخرى	٦	٥٠,٥٤١	٢٩,٩٧٢
مجموع الموجودات المتداولة		٦٤٠,٠٥٢	٤٦٣,٠٣٧
الموجودات غير المتداولة			
حق إستخدام اصل	٧	-	١٥,٠٥٦
ممتلكات ومعدات	٨	١,٩٦٣	٣,٠٩٦
مجموع الموجودات غير المتداولة		١,٩٦٣	١٨,١٥٢
مجموع الموجودات		٦٤٢,٠١٥	٤٨١,١٨٩
المطلوبات والفائض المحتفظ به			
المطلوبات المتداولة			
إيرادات مقبوضه مقدماً	٩	٢٧٨,٨٥٢	٩٦,٦٠٨
ذمم وأرصدة دائنة أخرى	١٠	٥٨,٦٢٩	٧٠,٧٧٥
إلتزام عقد إيجار	٧	-	١٦,٢٦٧
مجموع المطلوبات		٣٣٧,٤٨١	١٨٣,٦٥٠
الفائض المحتفظ به		٣٠٤,٥٣٤	٢٩٧,٥٣٩
مجموع المطلوبات والفائض المحتفظ به		٦٤٢,٠١٥	٤٨١,١٨٩

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

جمعية شركات تقنية المعلومات والإتصالات
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	إيضاحات	٢٠٢١	٢٠٢٠
الإيرادات		دينار أردني	دينار أردني
إشتراكات	١١	٢٣٣,٢٥٨	٢٣٣,٧٨٩
إيرادات أخرى	١٢	١٧٨,٤٠٨	١٥١,٩٦٩
مجموع الإيرادات		٤١١,٦٦٦	٣٨٥,٧٥٨
المصروفات			
مصاريف أنشطة	١٣	(١٠٥,٣٩٢)	(١١٦,٠٧٢)
مصاريف إدارية	١٤	(٢٩٩,٢٧٩)	(٣٦١,٢٤٧)
مجموع المصروفات		(٤٠٤,٦٧١)	(٤٧٧,٣١٩)
الفائض (العجز)		٦,٩٩٥	(٩١,٥٦١)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

قائمة التغير في الفائض المحتفظ به للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	الفائض المحتفظ به
	دينار أردني
رصيد ١ كانون الثاني ٢٠٢٠	٣٨٩,١٠٠
العجز	(٩١,٥٦١)
رصيد ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٢٩٧,٥٣٩
الفائض	٦,٩٩٥
رصيد ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣٠٤,٥٣٤

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

	٢٠٢١	٢٠٢٠
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	دينار أردني	دينار أردني
الفائض (العجز)	٦,٩٩٥	(٩١,٥٦١)
تعديلات لـ :		
خسائر إئتمانية متوقعة	-	٢٣,٩٤٧
استهلاكات حق إستخدام أصل	١٥,٠٥٦	١٦,٢٦٧
استهلاكات	٢,٤٢٠	٥,٩٧٠
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
ذمم مدينة	(٨٣,٣٤٦)	(٨,١٨٠)
أرصدة مدينة أخرى	(٢٠,٥٦٩)	(١٢,٦٩١)
إيرادات مقبوضه مقدماً	١٨٢,٢٤٤	١٣,٢٣٨
ذمم وأرصدة دائنة أخرى	(١٢,١٤٦)	١٢,٩٣٠
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	٩٠,٦٥٤	(٤٠,٠٨٠)
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية		
نقد مقيد	(١٣٢,٨٠٥)	-
حق إستخدام اصل	(١٦,٢٦٧)	(١٦,٢٠١)
شراء ممتلكات ومعدات	(١,٢٨٧)	(٢,٦٩١)
صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية	(١٥٠,٣٥٩)	(١٨,٨٩٢)
صافي التغير في النقد والنقد المعادل	(٥٩,٧٠٥)	(٥٨,٩٧٢)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	٣٩٥,٧٨٨	٤٥٤,٧٦٠
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	٣٣٦,٠٨٣	٣٩٥,٧٨٨

جمعية شركات تقنية المعلومات والإتصالات
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات حول القوائم المالية

١. عام

- تأسست الجمعية في عمّان بإسم (جمعية شركات تقنية المعلومات) بتاريخ ١ أيار ٢٠٠٠ وسجلت لدى وزارة الداخلية كجمعية عادية وفقاً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الإجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ والتعديلات رقم ٣٠/٨٠٠٠.
- تم بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٠ تعديل إسم الجمعية لتصبح (جمعية شركات تقنية المعلومات والإتصالات) وأصبحت من ضمن إختصاص وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تهدف الجمعية إلى:
  - رفع المستوى المهني للشركات العاملة في صناعة تقنية المعلومات وتنظيم قطاع تكنولوجيا المعلومات.
  - ترويج المواضيع التي تتعلق بصناعة تكنولوجيا المعلومات.
  - تفعيل المواصفات القياسية وإصدار شهادات المطابقة ومراقبة الجودة لصناعة تقنية المعلومات.
  - دعم تطوير الكوادر البشرية في المملكة بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة.
  - الدفاع عن حقوق الملكية الفكرية الخاصة بصناعة تقنية المعلومات.
  - تسوية نزاعات صناعة تقنية المعلومات.
  - مساعدة الأعضاء في القيام بنشاطات تتفق وأهداف الجمعية، وتنسيق نشاطاتهم مع تلك التي تقوم بها جهات أخرى لها ذات الأهداف.

٢. أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الهامة

٢-١ أسس إعداد القوائم المالية

- **الإطار العام لإعداد القوائم المالية**

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

- **أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية**

تم إعداد القوائم المالية إستناداً إلى طريقة التكلفة التاريخية باستثناء بعض البنود التي تم قياسها باستخدام طرق أخرى غير طريقة التكلفة التاريخية.

- **العملة الوظيفية وعملة العرض**

تم عرض القوائم المالية بالدينار الأردني والذي يمثل العملة الوظيفية للمنشأة.

٢-٢ إستخدام التقديرات

- عند إعداد القوائم المالية تقوم الإدارة بإجتهادات وتقديرات وإفتراضات تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية ومبالغ الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.
- يتم الإعتراف بالتغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير التقديرات والسنوات القادمة التي تتأثر بذلك التغيير.
- إن الأمثلة حول إستخدام التقديرات هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة والمعدومة، الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات القابلة للإستهلاك، المخصصات، وأية قضايا مقامة ضد المنشأة.

٢-٣ معايير وتفسيرات أصدرت أصبحت سارية المفعول

رقم المعيار أو التفسير	البيـان	تاريخ النفاذ
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) كوفيد-١٩ – المتعلق بإمتيازات الايجار.	نتيجة لوباء كوفيد-١٩، تم منح امتيازات إيجار للمستأجرين. ومثل هذه الامتيازات قد تتخذ عدة اشكال، بما في ذلك دفعات الايجار عن أيام غير العمل وتأجيل دفعات الايجار. وفي أيار ٢٠٢٠، قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بالتعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) بحيث يتيح للمستأجرين خيار معاملة امتيازات الإيجار المؤهلة بنفس الطريقة التي يعاملون بها إذا لم تكن تعديلات إيجار. وفي حالات كثيرة، سيؤدي ذلك إلى احتساب الامتيازات كمدفوعات إيجار متغيرة في الفترة التي تمنح فيها. التعديلات الرئيسية: – السماح للمستاجر بتطبيق الوسيلة العملية فيما يتعلق بامتيازات الايجار ذات الصلة بكوفيد-١٩ لتاجير الامتيازات التي يؤثر اي تخفيض في مدفوعات الايجار فيها فقط على المدفوعات المستحقة اصلا في او قبل ٣٠ حزيران ٢٠٢٢ (بدلا من المدفوعات المستحقة اصلا في اوقبل ٣٠حزيران ٢٠٢١)؛ – مطالبة المستأجر بتطبيق التعديل بأثر رجعي، مع الاعتراف بالأثر التراكمي لتطبيق التعديل مبدئيا كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة (أو أي مكون آخر من حقوق الملكية ، اذا كان ذلك ممكن) في بداية فترة التقرير السنوي الذي يطبق فية المستأجر التعديل أولاً.	١ حزيران ٢٠٢٠ ١ نيسان ٢٠٢١.
تعديلات على المقارنة المعيارية لسعر الفائدة - المرحلة الثانية على كل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أرقام (٤)، (٧)، (٩) و(١٦)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩	وفي آب ٢٠٢٠، أدخل مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أرقام (٤)، (٧)، (٩) و(١٦)،ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) لمعالجة المسائل التي تنشأ أثناء إصلاح المقارنة المعيارية لسعر الفائدة، بما في ذلك استبدال معيار معياري بمعيار بديل. وتوفر تعديلات على المرحلة الثانية الإعفاءات التالية: • عند تغيير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للأصول والخصوم المالية (بما في ذلك التزامات الإيجار)، فإن الإعفاءات لها أثر أن التغييرات التي هي ضرورية كنتيجة مباشرة لنسبة الفائدة المعروض بين البنوك والتي تعتبر مكافئ اقتصاديا، والتي لن ينتج عنها أي ربح أو خسارة في قائمة الدخل. • ستسمح إعفاءات محاسبة التحوط في معظم معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) أو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) باستمرار معظم علاقات التحوط التي تتأثر مباشرة بإصلاح نسبة الفائدة المعروض بين البنوك ومع ذلك، قد يلزم تسجيل عدم فعالية إضافية.	١ كانون ثاني ٢٠٢١.

معايير وتفسيرات أصدرت ولم تصبح سارية المفعول بعد

رقم المعيار أو التفسير	البيـان	تاريخ النفاذ
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١). تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة في الشركات التابعة.	تمديد الإعفاء الإختياري الذي يسمح للشركة التابعة أن تصبح متبنيه للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة بعد الشركة الأم لقياس فروقات الترجمة المتراكمة باستخدام المبالغ التي أبلغت عنها الشركة الأم، بناءً على تاريخ إنتقال الشركة الأم إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إختيار مماثل متاح للشركة الزميلة أو المشروع المشترك.	١ كانون ثاني ٢٠٢٢.
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) عقود التأمين.	تم اصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) بشهر أيار ٢٠١٧ ليحل محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) عقود التامين. يتطلب نموذج القياس الحالي عند وجود تقديرات أن يتم إعادة قياسها في كل فترة يصدر عنها تقرير. يتم قياس العقود باستخدام الأسس التالية: • التدفقات النقدية المخصومة ذات احتمالية مرجحة • تعديل صريح للمخاطر، و • هامش الخدمة التعاقدية يمثل الربح غير المكتسب من العقد الذي يتم الاعتراف به كإيرادات خلال فترة التغطية. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية (١٧) أن يتم قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء ويوفر منهج قياس وعرض موحد لجميع عقود التأمين. تم تصميم هذه المتطلبات لتحقيق هدف المحاسبة المتسقة القائمة على المبادئ لعقود التأمين.	١ كانون ثاني ٢٠٢٣ (تأجل من ١ كانون الثاني ٢٠٢١).
تعديلات على المعيار المحاسبي رقم (١٦). الممتلكات والآلات والمعدات.	التعديل بخصوص منع الشركة من تخفيض كلفة الممتلكات والآلات والمعدات بالمبالغ المستلمة من بيع البنود المنتجة خلال قيام الشركة بتجهيز الأصل للإستخدام المقصود. بحيث تعترف المنشأة بعائدات بيع تلك البنود وتكاليف إنتاج تلك البنود في قائمة الدخل.	١ كانون ثاني ٢٠٢٢.
إشارة إلى الإطار المفاهيمي تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣). دمج الأعمال.	تعديل بسيط على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣) والمتعلق بتحديث مراجع الإطار المفاهيمي للتقارير المالية بإضافة استثناء للاعتراف بالالتزامات والالتزامات الطارئة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) – المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة. التعديل أكد على ان الأصول المحتملة يجب أن لا يتم الاعتراف بها بتاريخ الاستحواذ.	١ كانون ثاني ٢٠٢٢.
العقود المثقلة - تكلفة تنفيذ العقد تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة.	تحدد التعديلات أن "تكلفة تنفيذ" العقد تشمل "التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد". يمكن أن تكون التكاليف التي تتعلق مباشرة بالعقد إما تكاليف إضافية للوفاء بهذا العقد (من الأمثلة على ذلك العمالة المباشرة والمواد) أو تخصيص التكاليف الأخرى التي تتعلق مباشرة بتنفيذ العقود (من الأمثلة على ذلك تخصيص رسوم الإستهلاك لبند من الممتلكات والآلات والمعدات المستخدمة في تنفيذ العقد).	١ كانون ثاني ٢٠٢٢.

رقم المعيار أو التفسير	البيـان	تاريخ النفاذ
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للسنوات من ٢٠١٨ الى ٢٠٢٠.	هنالك تحسينات على المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية التالية (٩)، (١٦) و(١)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٤١).	١ كانون ثاني ٢٠٢٢.
تصنيف المطلوبات كمتداولة وغير متداولة تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١).	التعديلات على عرض القوائم المالية توضح بأن الالتزامات تم تصنيفها كالتزامات إما متداولة أو غير متداولة، اعتماداً على الحقوق الموجود في نهاية فترة التقرير. التعديلات في تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١) تؤثر فقط على عرض الالتزامات في بيان المركز المالي - وليس مبلغ أو توقيت الاعتراف بأي أصل او التزام أو إيراد أو مصروفات أو على المعلومات التي تفصح عنها المنشات حول تلك البنود.	١ كانون ثاني ٢٠٢٣ (تأجل من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢).
الافصاح عن السياسات المحاسبية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) بيان ممارسة رقم (٢).	يشترط التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) من المنشآت الإفصاح عن السياسات المحاسبية المادية بدلا من سياساتهم المحاسبية الهامة.مزيد من التعديلات تشرح كيف يمكن للمنشاة تحديد سياسة محاسبية جوهرية. يتم إضافة أمثلة عند احتمالية أن تكون السياسة المحاسبية جوهرية. لدعم التعديل ، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أيضًا بتطوير إرشادات وأمثلة لشرح وإثبات تطبيق "عملية الأهمية النسبية المكونة من أربع خطوات" الموضحة في بيان ممارسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢. وبمجرد تطبيق المنشاة للتعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١)، يُسمح أيضًا بتطبيق التعديلات على بيان ممارسات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (٢). سيتم تطبيق التعديلات بأثر مستقبلي.	١ كانون ثاني ٢٠٢٣.
تعريف التقديرات المحاسبية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨).	التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء. تستبدل التعديلات تعريف التغيير في التقديرات المحاسبية بتعريف التقديرات المحاسبية. بموجب التعريف الجديد ، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في البيانات المالية التي تخضع لعدم التأكد من القياس". تقوم المنشات بتطوير تقديرات محاسبية إذا كانت السياسات المحاسبية تتطلب أن يتم قياس بنود في البيانات المالية بطريقة تنطوي على عدم التأكد من القياس. توضح التعديلات أن التغيير في التقدير المحاسبي الناتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة لا يعد تصحيحًا لخطأ.	١ كانون ثاني ٢٠٢٣.
الضرائب المؤجلة المتعلقة بالأصول والخصوم الناشئة عن معاملة واحدة تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) ضرائب الدخل.	تتطلب التعديلات من الشركات الاعتراف بالضريبة المؤجلة على المعاملات التي تؤدي ، عند الاعتراف الأولي ، إلى نشوء مبالغ متساوية من الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة والخصم. ستنطبق عادةً على المعاملات مثل عقود إيجار المستأجرين والتزامات إنهاء الخدمة وستتطلب الشركات المتأثرة الاعتراف بموجودات ومطلوبات ضريبية مؤجلة إضافية. وهذا يعني أن الإعفاء من الاعتراف الأولي لا ينطبق على المعاملات التي تنشأ فيها مبالغ متساوية من الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة عند الاعتراف الأولي.	١ كانون ثاني ٢٠٢٣.

٢-٤ ملخص للسياسات المحاسبية الهامة

– **الأدوات المالية**

الأداة المالية هي أي عقد ينتج عنه موجوداً مالياً لمنشأة وإلتزام مالي أو أداة ملكية لمنشأة أخرى.

– **الموجودات المالية**

– الموجود المالي هو أي موجود يكون عبارة عن:
أ. نقد، أو
ب. أدوات حقوق ملكية في منشأة أخرى، أو
ج. حق تعاقدي لإستلام نقد أو موجود مالي آخر من منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون إيجابية للمنشأة، أو
د. عقد من الممكن أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

– يتم قياس الموجودات المالية مبدئياً (غير المصنفة ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى إمتلاك الموجود المالي. أما في حالة الموجودات المالية المصنفة ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فيتم تسجيل تكاليف المعاملات في قائمة الدخل.

– تصنف الموجودات المالية إلى ثلاث فئات وهي على النحو التالي:
– موجودات مالية بالتكلفة المطفأة.
– موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.
– موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

– **المطلوبات المالية**

– المطلوب المالي هو أي مطلوب يكون عبارة عن:
أ. إلتزام تعاقدي لتسليم نقد أو موجود مالي آخر إلى منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون غير إيجابية للمنشأة، أو
ب. عقد من الممكن أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

– يتم الإعتراف مبدئياً بالمطلوبات المالية بالقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف المعاملات التي تحمل مباشرة على إصدار هذه المطلوبات، بإستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة.

– بعد الإعتراف المبدئي، تقوم المنشأة بقياس جميع المطلوبات المالية حسب التكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعّالة، بإستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس بالقيمة العادلة وبعض المطلوبات المالية الأخرى المحددة والتي لا تقاس حسب التكلفة المطفأة.

– يتم الإعتراف بالمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة بالقيمة العادلة، ويتم الإعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة.

الذمم التجارية الدائنة والمستحقات

الذمم التجارية الدائنة والمستحقات هي إلتزامات للدفع مقابل البضائع أو الخدمات التي تم إستلامها أو التزود بها سواءً تم تقديم فواتير بها أو تم الإتفاق رسمياً بشأنها مع المورد أم لا.

– **مقاصة الأدوات المالية**

يتم مقاصة الموجودات المالية والإلتزامات المالية مع إظهار صافي القيمة في قائمة المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني حالي واجب النفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها ووجود نية للتسوية على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسوية الإلتزامات في نفس الوقت.

– **النقد والنقد المعادل**

هو النقد في الصندوق والحسابات الجارية والودائع قصيرة الأجل لدى البنوك ذات فترات إستحقاق لثلاثة أشهر أو أقل، والتي لا تكون معرضة لمخاطر هامة للتغير في القيمة.

- **الذمم التجارية المدينة**
  - الذمم التجارية المدينة هي الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو المحددة والتي لم يتم تسعيرها في سوق نشط.
  - تظهر الذمم التجارية المدينة بقيمة الفواتير_مطروحاً منها مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة والذي يمثل تدني القيمة القابلة لتحصيل الذمم.

- **تدني قيمة الموجودات المالية**
  - في كل تاريخ تقرير مالي، تقوم المنشأة بتقييم فيما إذا كانت الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر قد تدنت إئتمانياً. يعتبر الأصل المالي قد تدنى إئتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر له أثر سلبي على التدفقات النقدية المتوقعة للموجودات المالية.
  - تعترف المنشأة بمخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعه لـ:
    - الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.
    - الإستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.
    - موجودات العقود.
  - تقيس المنشأة مخصص الخسارة بمبلغ يساوي العمر الإئتماني للخسارة الإئتمانية المتوقعة.
  - يتم قياس مخصص الخسارة للذمم التجارية المدينة وموجودات العقود دائماً بمبلغ يساوي العمر الإئتماني للخسارة الإئتمانية المتوقعة.
  - عند تحديد فيما إذا كان خطر الإئتمان لأصل مالي قد زاد بشكل جوهري منذ الإعتراف المبدئي وعند تقدير الخسارة الإئتمانية المتوقعة، فإن المنشأة تأخذ بعين الإعتبار المعلومات المعززة ذات العلاقة والمتاحة دون تكلفة زائدة أو جهد مفرط بناءً على خبرة المنشأة التاريخية والمعلومات الإستشرافية.
  - تعتبر المنشأة الأصل المالي متعثر عندما:
    - من غير المرجح أن يسدد العميل التزاماته الإئتمانية إلى المنشأة بالكامل، دون رجوع المنشأة إلى إتخاذ إجراءات مثل تحصيل أوراق مالية (إن وجدت)؛ أو
    - يتجاوز إستحقاق الأصل المالي أكثر من ٣٦٠ يوم.
  - يتم طرح مخصص الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة من القيمة الإجمالية المسجلة لهذه الموجودات.
  - يتم شطب الأصل المالي عندما لا يكون هناك توقع معقول باسترداد التدفقات النقدية التعاقدية. وتقوم المنشأة بشطب المبلغ الإجمالي للأصل المالي في حال تصفية المنشأة أو إعلان الإفلاس أو إصدار حكم محكمة برفض دعوى المطالبة بالأصل المالي.

- **الممتلكات والمعدات**
  - يتم الإعتراف مبدئياً بالممتلكات والمعدات بالتكلفة التي تمثل سعر الشراء مضافاً إليه أي تكاليف أخرى تم تحميلها على نقل الممتلكات إلى الموقع وتحقيق الشروط اللازمة لها لتعمل بالطريقة التي ترغبها الإدارة.
  - بعد الإعتراف المبدئي، يتم تسجيل الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض متراكم في القيمة.
  - يتم الإعتراف بالإستهلاك في كل فترة كمصروف. ويتم احتساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت والذي يتوقع إستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة لهذه الموجودات خلال العمر الإنتاجي لها باستخدام النسب السنوية التالية:

الفئة	النسبة
	%
برامج كمبيوتر	٢٥ – ٣٣,٣
أثاث	١٥
أجهزة كمبيوتر	٢٥
آلات وأجهزة مكتبية	٢٥
تحسينات على المأجور	٢٠

- تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل سنة، وأي تغير في التقديرات يتم تأثيره في الفترات اللاحقة.
- يتم إجراء اختبار لتدني القيمة التي تظهر بها الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي عند ظهور أي أحداث أو تغيرات في الظروف تظهر أن هذه القيمة غير قابلة للاسترداد. في حال ظهور أي مؤشر لتدني القيمة، يتم احتساب خسائر تدني تبعاً لسياسة تدني قيمة الموجودات.
- عند أي استبعاد لاحق للممتلكات والمعدات فإنه يتم الإعتراف بقيمة المكاسب أو الخسارة الناتجة، التي تمثل الفرق ما بين صافي عوائد الاستبعاد والقيمة التي تظهر بها هذه الممتلكات في قائمة المركز المالي، ضمن الربح أو الخسارة.

- **تدني قيمة الموجودات الغير مالية**

- في تاريخ كل قائمة مركز مالي، تقوم الإدارة بمراجعة القيمة التي تظهر بها الموجودات غير المالية (الممتلكات والالات والمعدات والممتلكات الإستثمارية) في قائمة المركز المالي، لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على تدني قيمة هذه الموجودات.
- في حالة ظهور أي مؤشرات تدني، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للموجودات لتحديد مدى خسارة التدني، وهي القيمة التي تتجاوز بها القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي قيمته القابلة للإسترداد. وتمثل القيمة القابلة للإسترداد قيمة الموجود العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أوقيمة المنفعة في الموجود أيهما أكبر. القيمة العادلة للموجود هي القيمة التي من الممكن تبادل الموجود عندها ما بين أطراف على علم وراغبة بالتفاوض على أساس تجاري. وقيمة المنفعة في الموجود هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تولدها من الموجود.
- لأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الأصول في أدنى المستويات التي تتوفر لها تدفقات نقدية بشكل مستقل (الوحدات المولدة للنقد). وتتم مراجعة انخفاض القيمة السابق للأصول غير المالية (فيما عدا الشهرة) للنظر في إمكانية عكسها المحتمل في تاريخ القوائم المالية.

- **الإعتراف بالإيرادات**

- تعترف المنشأة بالإيراد من بيع السلع أو تقديم الخدمة عند نقل السيطرة إلى المشتري.
- تقاس الإيرادات على أساس المقابل المحدد في أي عقد مبرم مع العميل والمتوقع إستلامه وتستبعد المبالغ المحصلة لصالح أطراف أخرى.

إيراد الإشتراكات

هي عبارة عن إشتراكات سنوية لشركات تقنية المعلومات وذلك كما هو مبين في إيضاح رقم (٩)، ويتم الأخذ بها بمرور الوقت على أساس القسط الثابت خلال السنة.

إيراد رعاية أنشطة

يمثل هذا البند قيمة المبالغ المقبوضة من الأعضاء للمشاركة في معارض وأنشطة ويتم الإعتراف بها عند إتمام تنفيذ هذه الأنشطة للأعضاء.

المنح

- المنح غير المقيدة المستلمة كتعويضات عن مصاريف أو خسائر تم تكبدها، أو بهدف الدعم المالي الفوري للمنشأة بدون ترتيب تكاليف مستقبلية ذات صلة، يتم الإعتراف بها من ضمن الربح أو الخسارة في الفترة التي تصبح فيها هذه المنح مستحقة.
- يتم الإعتراف بالمنح المقيدة كدخل على أساس منتظم خلال الفترات التي تعترف فيها المنشأة بالتكاليف المحددة التي يفترض تعويضها عن طريق المنح كمصروف.
- يتم الإعتراف بالمنح التي يكون شرطها الأساسي قيام المنشأة بشراء أو إنشاء أو امتلاك موجودات غير متداولة كدخل مؤجل في قائمة المركز المالي وتحول إلى الربح والخسارة على أساس منظم ومنطقي استناداً إلى الأعمار الإنتاجية للموجودات ذات العلاقة.

إيراد الفوائد

يستحق إيراد الفائدة على أساس الزمن وبالرجوع إلى المبلغ الأصلي القائم وسعر الفائدة الفعال المستخدم.

- **عقود الإيجار**

تقوم المنشأة في بداية عقد الإيجار بتقييم ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يتضمن إتفاقية تأجير. وإذا كان العقد كليا أو جزيئا ينقل الحق في السيطرة على إستخدام أصل محدد من طرف لأخر لمدة زمنية محددة مقابل عوض أو بدل محدد، فتعترف المنشأة بحق إستخدام موجودات وإلتزامات الإيجار بإستثناء (عقود الإيجار قصيرة الأجل والتي تبلغ مدتها سنة واحدة فأقل وعقود الإيجار للأصول المستأجرة ذات القيمة المنخفضة) والتي تعترف المنشأة بمدفوعات الإيجار كمصروف تشغيل على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار، ما لم يكن أساس منتظم آخر يعرض بشكل أكبر الفترة الزمنية االتي يتم فيها إستهلاك الفواند الاقتصادية من الموجودات المستأجرة.

- يتم الإعتراف وقياس إلتزامات عقود الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم يتم تسديدها في تاريخ بدء عقد الإيجار، ويتم خصم تلك الدفعات بإستخدام معدل الفائدة الضمني والوارد في العقد، وإذا لم يكن معروفا فتقوم المنشأة بإستخدام معدل فائدة الإقتراض الإضافي.
- تشمل دفعات عقد الإيجار غير المسددة ما يلي:
  - دفعات الإيجار الثابتة مطروحاً منها حوافز الإيجار المدينة.
  - دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس في البداية بإستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ بدء عقد الإيجار.
  - المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر للمؤجر عند وجود قيمة متبقاة مضمونة في عقد الإيجار.
  - سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات.
  - غرامات إنهاء العقد، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.
  - يتم عرض إلتزام عقد الإيجار كعنصر منفصل في قائمة المركز المالي للمنشأة.
- يتم قياس إلتزام عقد الإيجار لاحقاً عن طريق زيادة القيمة الدفترية لتعكس الفائدة على إلتزامات عقد الإيجار وبتخفيض القيمة الدفترية لتعكس دفعات الإيجار المدفوعة.
- تقوم المنشأة بإعادة قياس إلتزام الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الإستخدام ذي الصلة) كلما:
- تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس مطلوبات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة بإستخدام معدل الخصم المعدل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب قيمة متبقية مضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس مطلوبات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة بإستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم إستخدام معدل الخصم المعدل).
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم إحتساب تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس مطلوبات الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة بإستخدام معدل الخصم المعدل في تاريخ التعديل.
- تتضمن موجودات حق إستخدام الأصل على القياس المبدئي لمطلوبات الإيجار المقابلة، ومدفوعات الإيجار التي تمت في يوم البدء أو قبله، مطروحاً منه أي حوافز إيجار مستلمة وأي تكاليف مباشرة أولية يتم قياسها لاحقاً ناقصاً الإستهلاك المتراكم وخسارة تدني القيمة.
- عندما تتكبد المنشأة إلتزاماً بتكاليف تفكيك وإزالة أصل مستأجر، أو إستعادة الموقع الذي توجد عليه أو إستعادة الأصل إلى الحالة المطلوبة بموجب شروط عقد الإيجار، يتم الإعتراف بالمخصص وقياسه بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) وبقدر ما تتعلق التكاليف بموجودات حق الإستخدام، يتم إدارج التكاليف في موجودات حق الإستخدام ذات الصلة، ما لم يتم تكبد هذه التكاليف لإنتاج مخزونات.
- يتم إستهلاك الموجودات حق الإستخدام على مدى الفترة الأقصر بين كل من مدة العقد والعمر الإنتاجي للأصل المحدد.
- إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام تعكس أن المنشأة تتوقع ممارسة خيار الشراء، فإنه يتم استهلاك قيمة الإستخدام ذات الصلة على مدى العمر الإنتاجي للأصل الأساسي. يبدأ الإستهلاك في تاريخ بدء عقد الإيجار.
- تم عرض موجودات حق إستخدام الأصل كعنصر منفصل في بيان المركز المالي الموحد.
- تقوم المنشأة بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الإستخدام قد تدنت وتحسب أي خسارة تدني في القيمة محددة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات".

– كوسيلة عملية، يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) للمستأجر بعدم فصل المكونات غير المؤجرة، وبدلاً من ذلك يتم حساب أي عقد إيجار ومكونات غير إيجار مرتبطة به كترتيب واحد. لم تستخدم المنشأة هذه الطريقة العملية. بالنسبة للعقود التي تحتوي على عنصر التأجير ومكون واحد أو أكثر من مكونات التأجير أو غير التأجير، تخصص المنشأة الاعتبار في العقد لكل عنصر تأجير على أساس السعر المستقل النسبي لمكون التأجير والمجموع الكلي للسعر المفرد للمكونات الغير تأجيرية.

– العملات الأجنبية

– عند إعداد القوائم المالية، تحول التعاملات التي تتم بعملات أخرى غير العملة الوظيفية (العملات الأجنبية) بحسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث التعاملات. وفي تاريخ كل قائمة مركز مالي يتم تحويل البنود النقدية المسجلة بعملات أجنبية إلى العملة الوظيفية حسب أسعار الصرف بتاريخ القائمة (سعر الإغلاق). أما البنود غير النقدية المقاسة حسب التكلفة التاريخية بعملات أجنبية فيتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائده في تاريخ حدوث التعاملات.
– يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بعملات أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.
– يتم الإعتراف بفروقات أسعار الصرف الناتجة من تسوية البنود النقدية أو تحويل بنود نقدية كانت قد استخدمت أسعار صرف تختلف عن تلك التي استخدمت عند الإعتراف المبدئي بها خلال السنة أو في قوائم مالية سابقة من ضمن الربح أو الخسارة في السنة التي ظهرت خلالها.

٣. نقد ونقد معادل

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار أردني	دينار أردني
حسابات جارية لدى البنوك - دينار أردني	١٧٥,٠١٦	٦٩,٤١٨
وديعة لدى البنك - دينار أردني (*)	١٦١,٠٦٧	٣٢٦,٣٧٠
المجموع	٣٣٦,٠٨٣	٣٩٥,٧٨٨

(*) إن الوديعة مربوطة شهرياً ويحتسب عليها فائدة بنسبة تتراوح بين ٣,٥%.

٤. نقد مقيد

يمثل هذا البند وديعة نقدية مقابل تسهيلات ممنوحة من بنك الاتحاد لسقف كفالات لمشروع صندوق الريادة الأردني.

٥. ذمم مدينة

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار أردني	دينار أردني
ذمم إشتراكات ومساهمات	١٤٧,٨٨٣	٦١,٥٨٦
شيكات برسم التحصيل	٢,٣٢٢	٥,٥٠٨
يطرح : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة (*)	(٢٩,٥٨٢)	(٢٩,٨١٧)
الصافي	١٢٠,٦٢٣	٣٧,٢٧٧

(*) فيما يلي بيان حركة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة خلال السنة:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار أردني	دينار أردني
الرصيد في بداية السنة	٢٩,٨١٧	٨,٠١٢
المكون خلال السنة	-	٢٣,٩٤٧
إستبعادات خلال السنة	(٢٣٥)	(٢,١٤٢)
الرصيد في نهاية السنة	**٢٩,٥٨٢**	**٢٩,٨١٧**

– فيما يلي أعمار الذمم التجارية حسب فواتير الخدمات المصدرة:

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار أردني	دينار أردني
١ – ٦٠ يوم	١١١,٧٦٢	٢٢,٣٤٠
٦١ – ١٢٠ يوم	٨,٢٧٦	٢,١٧٥
١٢١ – ١٨٠ يوم	١,٧٤٠	١,٧٤٠
١٨١ فما فوق	٢٦,١٠٥	٣٥,٣٣١
المجموع	**١٤٧,٨٨٣**	**٦١,٥٨٦**

٦. أرصدة مدينة أخرى

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار أردني	دينار أردني
مصاريف مدفوعة مقدما	٤٨,٩٠٠	٢٨,١٧٨
سلف نثرية	٨٧٤	١,٠٧١
أمانات ضريبة دخل	٥٠٧	٤٦٣
تأمينات مستردة	٢٦٠	٢٦٠
المجموع	**٥٠,٥٤١**	**٢٩,٩٧٢**

٧. حق إستخدام اصل

٢٠٢١	حق إستخدام أصل
الكلفة	**دينار أردني**
الرصيد في بداية السنة	١٥,٠٥٦
إستهلاك حق إستخدام أصل	(١٥,٠٥٦)
الصافي	-

– فيما يلي بيان الحركة على إلتزام عقد الإيجار خلال السنة وهي على النحو التالي:

	٢٠٢١
	دينار أردني
أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الدولي رقم (١٦)	١٦,٢٦٧
مصروف الفائدة	٣٣٣
المدفوع خلال سنة	(١٦,٦٠٠)
رصيد نهاية الفترة	-
الجزء المتداول	-
الجزء غير المتداول	-

٨. ممتلكات ومعدات

٢٠٢١	برامج كمبيوتر	أثاث	أجهزة كمبيوتر	آلات وأجهزة مكتبية	تحسينات على المأجور	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
الكلفة						
الرصيد في بداية السنة	١٠١,٦١٣	٣٠,٠٠٥	٤٠,٦٤٤	٣٦,٤٤٢	١٦,٦٦٠	٢٢٥,٣٦٤
إضافات	١٢٧	-	٧٩٠	٣٧٠	-	١,٢٨٧
الرصيد في نهاية السنة	١٠١,٧٤٠	٣٠,٠٠٥	٤١,٤٣٤	٣٦,٨١٢	١٦,٦٦٠	٢٢٦,٦٥١
الإستهلاك المتراكم						
الرصيد في بداية السنة	١٠٠,٢٩٤	٢٩,٦٢٠	٤٠,٢٨١	٣٥,٤١٤	١٦,٦٥٩	٢٢٢,٢٦٨
إستهلاكات	١,٢١٨	٧٤	٤٦٠	٦٦٨	-	٢,٤٢٠
الرصيد في نهاية السنة	١٠١,٥١٢	٢٩,٦٩٤	٤٠,٧٤١	٣٦,٠٨٢	١٦,٦٥٩	٢٢٤,٦٨٨
الصافي	٢٢٨	٣١١	٦٩٣	٧٣٠	١	١,٩٦٣
٢٠٢٠						
الكلفة						
الرصيد في بداية السنة	٩٩,٤١٩	٣٠,٠٠٥	٤٠,٦٤٤	٣٥,٩٤٥	١٦,٦٦٠	٢٢٢,٦٧٣
إضافات	٢,١٩٤	-	-	٤٩٧	-	٢,٦٩١
الرصيد في نهاية السنة	١٠١,٦١٣	٣٠,٠٠٥	٤٠,٦٤٤	٣٦,٤٤٢	١٦,٦٦٠	٢٢٥,٣٦٤
الإستهلاك المتراكم						
الرصيد في بداية السنة	٩٩,١٠٨	٢٩,٤٥٧	٣٩,٤٧٣	٣١,٦٠١	١٦,٦٥٩	٢١٦,٢٩٨
إستهلاكات	١,١٨٦	١٦٣	٨٠٨	٣,٨١٣	-	٥,٩٧٠
الرصيد في نهاية السنة	١٠٠,٢٩٤	٢٩,٦٢٠	٤٠,٢٨١	٣٥,٤١٤	١٦,٦٥٩	٢٢٢,٢٦٨
الصافي	١,٣١٩	٣٨٥	٣٦٣	١,٠٢٨	١	٣,٠٩٦

٩. إيرادات مقبوضه مقدماً

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار أردني	دينار أردني
منح	١٧١,٣٧٨	-
إشتراكات	٧٠,٩٧٤	٧٤,١٠٨
معارض	٣٦,٥٠٠	٢٢,٥٠٠
المجموع	**٢٧٨,٨٥٢**	**٩٦,٦٠٨**

١٠. ذمم وأرصدة دائنة أخرى

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار أردني	دينار أردني
أمانات ضريبة المبيعات	١٧,٧٥٩	٢,٩٠٥
ذمم دائنة	١٦,٤٢٢	٢٧,٠٦٠
ذمم موظفين	١٥,٦٢٤	٣٩,٠٠٤
أمانات ضريبة الدخل	٤,٠٢٦	١,٧٦٢
أمانات ضمان إجتماعي	٢,٧٦٢	-
مصاريف مستحقة	١,٨٢٨	٤٤
فيزا	٢٠٨	-
المجموع	**٥٨,٦٢٩**	**٧٠,٧٧٥**

١١. إشتراكات

تحدد قيمة الإشتراك السنوي للعضو كما يلي:
- ٧٥٠ دينار أردني للجمعية التي يقل عدد موظفيها عن ٢٥ موظف.
- ١,٠٠٠ دينار أردني للجمعية التي عدد موظفيها من ٢٥ الى ٤٩ موظف.
- ١,٥٠٠ دينار أردني للجمعية التي عدد موظفيها من ٥٠ إلى ٩٩ موظف.
- ٢,٠٠٠ دينار أردني التي عدد موظفيها من ١٠٠ موظف وما يزيد عن ذلك.
- ٢,٠٠٠ دينار أردني للشركات الأجنبية.
- ٧,٠٠٠ دينار أردني لشركات الإتصالات.

١٢. إيرادات أخرى

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار أردني	دينار أردني
رعاية أنشطة	١٢٢,٥٤٢	٣٩,٥٠٤
منح	٣١,٥٧٩	٨٤,٤٧٣
تدريب	١٥,١٨٦	١٦,٠٠٠
فوائد بنكية	٩,١٠١	١١,٩٩٢
المجموع	**١٧٨,٤٠٨**	**١٥١,٩٦٩**

١٣. مصاريف أنشطة

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار أردني	دينار أردني
تسويق وتنظيم معارض	٦٨,٣٩٢	١٠٤,٠٧٢
دراسات وأبحاث	٢٧,٠٠٠	-
تدريب	١٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠
المجموع	**١٠٥,٣٩٢**	**١١٦,٠٧٢**

١٤. مصاريف إدارية

	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار أردني	دينار أردني
رواتب ومكافآت	٢١٧,٨٩٤	٢١٤,٠٠٩
مساهمة الجمعية في ضمان إجتماعي	٢٣,٢٦٦	١٨,٤٤٠
أتعاب مهنية واستشارات	١٨,٠٠٠	٢٠,٨٦٢
إستهلاك - حق إستخدام أصل	١٥,٠٥٦	١٥,٠٥٥
بدل تأمين صحي	٧,٧٨٤	٧,٥٤٩
مياه وكهرباء	٣,١١٠	٣,٠٣٣
إستهلاكات	٢,٤٢٠	٥,٩٧٠
مستلزمات مكتب	٢,٢٣٧	١,٧٤٣
تنقلات	٢,١٤٦	٢,٠١٩
إدارة الشبكة الإلكترونية	١,٣٥٠	١,٣٧٥
إيجار مكتب	١,٢٠٠	١,٢٠٠
إشتراكات	٩٠٢	١,١٦٢
رسوم ورخص وشحن	٨٥٤	٣,٧٠٦
إتصالات	٦٧٩	٧٣٩
ضريبة إدخار	٦٣٩	٧٥٧
صيانة	٥٠٨	٦٣٤
عمولات بنكية	٣٨٩	١,٧٠٥
صيانة كمبيوتر	٣٥١	١٨٨
فائدة إلتزام عقد إيجار	٣٣٣	١,٦١٣
قرطاسية	١٢٨	١١٨
ضريبة مبيعات غير قابلة للخصم	٣٣	١٨٨
قضية عمالية	-	٣٥,٢٣٥
خسائر ائتمانية متوقعة	-	٢٣,٩٤٧
المجموع	**٢٩٩,٢٧٩**	**٣٦١,٢٤٧**

١٥. إدارة المخاطر

أ. مخاطر سعر الصرف

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغير في سعر الصرف الأجنبي.
- تنشأ مخاطر سعر الصرف نتيجة لتنفيذ معاملات تجارية بالعملات الأجنبية مما يفرض نوعاً من المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار صرف هذه العملات خلال السنة.
- تتم إدارة هذه المخاطر عن طريق إجراءات خاصة بأسعار الصرف الأجنبي.
- إن معظم التعاملات بالعملات الأجنبية تتمثل في المعاملات بالدولار الأمريكي حيث أن سعر صرف الدينار الأردني ثابت بالنسبة للدولار الأمريكي.

ب. مخاطر سعر الفائدة

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق.
- تنشأ مخاطر سعر الفائدة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات بأسعار الفائدة السوقية الناتجة عن عمليات الإقتراض والإيداع في البنوك.
- تتم إدارة المخاطر عن طريق المحافظة على الجمع ما بين أرصدة أسعار الفائدة المتقلبة والثابتة خلال السنة المالية بطريقة ملائمة.
- يوضح الجدول التالي حساسية الربح أو الخسارة وحقوق الملكية للتغير في أسعار الفوائد التي تتقاضاها المنشأة على ودائعها لدى البنوك:

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	التغير في الفائدة	الأثر على الربح (الخسارة) حقوق الملكية
	%	دينار أردني
وديعة لدى البنك	٠,٥	٨٠٥

ج. مخاطر السعر الأخرى

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (باستثناء تلك الناتجة عن مخاطر سعر الفائدة أو مخاطر سعر الصرف) سواء تسبب في هذه التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها، أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.
- تنشأ مخاطر السعر الأخرى للأدوات المالية نتيجة الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية.
- إن المنشأة غير خاضعة لمخاطر السعر الأخرى.

د. مخاطر الائتمان

- هي المخاطر الناتجة عن الخسارة المالية من عدم قدرة طرف أداة المالية من القيام بتنفيذ إلتزاماته.
- يتم مراقبة معدلات الائتمان بانتظام للجهات المدينة وحجم المعاملات مع هذه الجهات خلال السنة.
- يتم تقييم الائتمان بصورة مستمرة من ناحية الأوضاع والظروف الاقتصادية للجهة المدينة.
- تمثل القيم التي تظهر بها الموجودات المالية في القوائم المالية الحد الأقصى من نسب التعرض لمخاطر الائتمان، بدون الأخذ بعين الاعتبار قيمة أي ضمانات تم الحصول عليها.

ه. مخاطر السيولة

- هي مخاطر عدم القدرة على سداد الإلتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال تسليم نقد أو موجود مالي آخر.
- تتم إدارة مخاطر السيولة عن طريق الرقابة على التدفقات النقدية ومقارنتها مع تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

– يوضح الجدول التالي تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية كما في ٣١ كانون أول:

البيان	أقل من سنة	
	٢٠٢١	٢٠٢٠
	دينار أردني	دينار أردني
الموجودات المالية:		
نقد ونقد المعادل	٣٣٦,٠٨٣	٣٩٥,٧٨٨
نقد مقيد	١٣٢,٨٠٥	-
ذمم مدينة	١٢٠,٦٢٣	٣٧,٢٧٧
أرصدة مدينة أخرى	١,٦٤١	١,٧٩٤
المجموع	٥٩١,١٥٢	٤٣٤,٨٥٩
المطلوبات المالية:		
ذمم وأرصدة دائنة أخرى	٥٨,٦٢٩	٧٠,٧٧٥
المجموع	٥٨,٦٢٩	٧٠,٧٧٥

١٦. أثار كوفيد -١٩

نتيجةً لإنتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – ١٩) في مطلع عام ٢٠٢٠ وتفشيه في عدة مناطق جغرافية حول العالم بما في ذلك المملكة الأردنية الهاشمية وأثره على الإقتصاد العالمي وبناءً على قرار مجلس الوزراء الأردني بتاريخ ١٧ آذار ٢٠٢٠ تم فرض قانون حظر التجول وتعليق كافة أنشطة الأعمال التجارية والإقتصادية بشكل كلي أو جزئي حتى إشعار أخر وهو جزء من الإجراءات الإحترازية التي إتبعتها الحكومة لمكافحة إنتشار فيروس كرونا وبالتالي نجم عن هذا القرار تأثر غالبية أنشطة الأعمال في المملكة الأردنية الهاشمية. وحيث نجم عن (كوفيد-١٩) حدوث حالة من عدم التيقن في بيئة الاقتصاد العالمي.

فقد قامت الإدارة عند إعداد القوائم المالية بإجراء تقييم لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وممارسات إدارة المخاطر الأخرى لإدارة الإضطرابات المحتملة على أعمال المنشأة وعملياتها وأداؤها المالي التي قد تسبب فيها تفشي (كوفيد-١٩) من خلال تقييم الآثار المترتبة على أعمال المنشأة، توصلت إدارة المنشأة إلى إستنتاج أن المحاسبة وفقاً لأساس الاستمرارية تُعد مناسبة. ونتيجة التأثيرات المحتملة لفيروس كورونا، فإن إدارة المنشأة قد أخذت المعلومات المستقبلية للإثني عشر شهراً التالية لفترة التقرير على الأقل سواء ما يتعلق بالتأثيرات السلبية للفيروس على سير الأعمال أو القدرة على سداد الديون الخاصة بها في حال عودة الأمور إلى طبيعتها خلال فترة زمنية معقولة.

درست المنشأة الاثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المعلنة للموجودات المالية وغير المالية للمنشأة والتي تمثل أفضل تقديرات الإدارة استناداً إلى المعلومات التي يمكن ملاحظتها. تبقى الأسواق متقلبة كما تستمر المبالغ المسجلة حساسة للتقلبات في السوق.